# المشكلات الاجتماعية:
# تعريفها، أسبابها، نتائجها وعلاجها

ناهدة عبد حافظ

قسم الاجتماع / كلية الآداب/جامعة بغداد

## أولاً: تعريف المشكلات الإجتماعية:

كان «ماكيفر»[1] قد أشار إلى أحد معضلات علم الاجتماع المهمة، وهي أن مصطلحاته ومفاهيمه الأساسية مستمدة من لغة الحياة اليومية، فكلمات مثل الشخصية (Personality) والمجتمع (Society) والمشكلة الاجتماعية (Social problem) والتنمية (Development) وغيرها، تستخدم على نطاق واسع من قبل الناس، كما تستخدم من قبل العلماء ،والباحثين بصيغ معدلة قد تختلف كلياً في معانيها عن المعاني العامة الشائعة، وقد ذهب «ايڤانز بريشتارد» إلى القول بأن الاتفاق على تعريف المفاهيم الرئيسة يكاد أن يكون مستحيلاً. ولعل أحد انعكاسات هذه الاستحالة أن أي كتاب في علم الاجتماع وفي الانثربولوجيا يخصص صفحات طويلة، لمناقشة بعض المفاهيم ونقد تعريفاتها السابقة، وتبدو هذه النقطة أكثر تعقيداً في الدول النامية ومنها الوطن العربي عموماً حيث تؤدي الترجمات المختلفة، والاستعمالات المتنوعة للمفاهيم إلى إثارة المزيد من الاختلافات والتناقض. ولنا في تعريف مفاهيم مثل الحضارة

(١) ماكيفر وبيج، المجتمع (القاهرة: فرانكلين، ١٩٦٨- ترجمة الدكتور على احمد عيسى

(Culture) والثقافة والمدنية (Civilization) مثال واضح على ذلك.

إن مفهوم المشكلة الاجتماعية (Social problem) باعتباره أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع يعاني هو الآخر من غموض شديد، يؤدي بدوره إلى جدل متواصل. ويبدو من مراجعة التعريفات الكثيرة أنها تنحصر في النقاط التالية:

**١ ـ التعريفات التي تركز على عناصر التعارض بين المعايير وعلى الصراع القيمي:**

يعتقد بعض الباحثين أن المشكلة الإجتماعية ما هي إلا ذلك التناقض الجوهري بين المعايير الحضارية وبين وقائع الحياة اليومية، وهذا ما يؤدي إلى التأثير في القادة وإلى اتخاذ فعل اجتماعي يتلاءم مع طبيعة المشكلة[٢].

يذكر «ميرل Merril » أن القيم الاجتماعية نفسها قد تكون سبباً في ظهور المشكلات الاجتماعية [٣]. ويلتقي مع ذلك التعريف إلى حد ما تعريف «جيمس ديفز» الذي يشير إلى أن المشكلة الاجتماعية: هي ذلك الظرف الحقيقي أو المتخيل الذي تعتبره مجموعة كبيرة من الناس تهديداً للحياة الاجتماعية، ولا يمكن حله بالمعايير التقليدية السائدة، بل من خلال فعل اجتماعي. ولذلك يكون هناك صراع واختلاف حول المعايير الجديدة التي ينبغي استخدامها. ولذا فإن هذا التعريف لا يجعل المشكلة مجرد ظرف مجتمعي بل هو يشير أيضاً إلى عنصر الصراع القيمي فيها[٤].

ويذهب اللورد «وليم بيفردج» إلى أن المشكلة الاجتماعية هي

---

2. Mcdonagh E. C., (ed.), **Social problems** (New Jersey: Prentice Hall, 1965), p. 579.
3. Merril E.F., **Society and Culture** (New Jersey: Prentice-Hall, 1965), p. 579.
4. Himes, J., «Value analysis in the Theory of Social Problems,» Social Forces, No. 33, 1955, N.Y., pp. 259-262.

ظاهرة اجتماعية صاخبة تعكر حياة عدد كبير من أبناء المجتمع لما تسببه من آثار سلبية على نمط علاقاتهم وتفاعلهم، وتحتاج لاتخاذ عمل جماعي منظم يستهدف القضاء عليها وإزالة آثارها المدمرة(٥).

**٢ ـ التعريفات التي تشير إلى عنصري التغير الإجتماعي والسلوك الجمعي:(٦).**

فالتغير الاجتماعي عملية تؤدي إلى إفراز ظروف تعتبر من قبل نسبة كبيرة من الناس في المجتمع تشكل تهديداً للحياة فيه. ومفهوم التغير بدورة مفهوم شديد التعقيد استخدم على نطاق واسع ليحل محل بعض المفاهيم المتميزة التي سادت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وأهمها مفهومي التطور الاجتماعي الذي تنامت قوته بتأثير الداروينية، والتقدم الاجتماعي الذي كان «كومت» والفلاسفة المتفائلون من قبله قد ألفوا استخدامه.

إن الربط بين التغير الاجتماعي والسلوك الجمعي وبين المشكلات الاجتماعية، يعني أن التبدلات التي تحدث في المؤسسات والنظم الاجتماعية تؤدي إلى صعوبة تكيف الأفراد والجماعات للمؤسسات والنظم الجديدة، وإلى تكوين رأي عام يعمل على تحديد ظرف معين باعتباره مشكلة اجتماعية.

إن من بين التعريفات التي تحظى بقبول نسبي هو ذلك الذي وضعه «هوركوت» و«لسلي». يقول الكاتبان: إن المشكلة الاجتماعية تعني ذلك الظرف الذي تشعر مجموعة كبيرة من الناس في المجتمع

---

(٥) د. احسان محمد الحسن، **المدخل الى علم الاجتماع الحديث** (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٦) ص ٣٠٧.

6. Davis F.G., Social Problems (New York: The Free Press, 1962), p. 21.

بأنه غير مرغوب فيه، وبأن من الضروري القيام بفعل اجتماعي جمعي إزاء ذلك الظرف غير المرضي[٧].

إن التعريف المشار إليه، وكما يذكر المؤلفان، يتضمن عناصر عديدة مهمة:

- إنه ظرف اجتماعي، بمعنى أن طبيعته اجتماعية، وليست بايولوجية أو جيولوجية وهذه النقطة مهمة، فالظواهر الطبيعية، كالكوارث مثل الفيضانات والحرائق لا تعتبر مشكلات اجتماعية إلا بقدر ما تؤثر في حياة مجتمع معين، وتؤدي إلى خلق ظروف ووقائع غير مرغوبة.
- يؤثر هذا الظرف الاجتماعي في مجموعة كبيرة من الناس، وهذا العنصر يميز بين المشكلة بمعناها المجتمعي العام نسبياً، وبين المشاعر الفردية التي تنتاب بعض الأفراد في المجتمع إزاء بعض الظروف.
- إن مواجهة ذلك الظرف ووضع الحلول له لا تتأتى إلا من خلال فعل اجتماعي جمعي، وهذا الأمر يتطلب اتباع معايير ووسائل جديدة قد تثير الكثير من الجدل والخلاف، وتؤدي في النهاية إلى تكوين رأي عام يفضل أو يختار معايير معينة ويهمل غيرها.

وهكذا فإن معظم التعاريف التي تتناول المشكلات الإجتماعية تركز على كونها ظرفاً اجتماعياً تقيمه مجموعة كبيرة من الناس على أنه غير مرغوب فيه، ولا تستطيع المعالجات الفردية أن تضع حلاً له، بل لا بد من فعل جمعي يعتمد على معايير جديدة قد لا تكون معروفة أو مألوفة في المجتمع سابقاً.

ويشير «الفردلي» إلى أن وجهات النظر الاجتماعية إزاء الحالة أو الموقف قد تنطوي على صراع حول طبيعة المشكلة، وحول كونها مشكلة،

---

7. Horton P. and Leslie R., **The Sociology of Social Problems** (New York: Appleton Press, 1975), p. 3.

لا. ويلاحظ «لي» أيضاً أن بعض المشكلات التي ترتبط بالحرب مثلاً - تهم المجتمع كله[٨]. وهذا ما يجعل الخلاف في وجهات النظر أكبر.

في ضوء ما أشرنا إليه من تعريفات، يمكن إيراد بعض الملاحظات حول النقاط التالية:

١ ـ الاطار الزمني والحضاري للمشكلة الاجتماعية.
٢ ـ الوعي القيادي في المجتمع.
٣ ـ المشكلة الاجتماعية والسلوك المنحرف.
٤ ـ العنصر التنبؤي في تعريف المشكلة الاجتماعية، أي مدى توفر القدرة على التنبؤ بحدوث المشكلات الاجتماعية قبل وقوعها أو ظهورها فعلاً.
٥ ـ نسبة الأفراد الذين يحددون ظرفاً معيناً باعتباره مشكلة اجتماعية إلى المجموع الكلي.

بالنسبة لأفراد المجتمع نجد أن ظروفاً معينة تعتبر اليوم غير مرغوب فيها كانت مقبولة ومبررة في عصر مضى. فالبغاء مثلاً يعتبر في معظم المجتمعات المعاصرة مشكلة اجتماعية خطيرة، تحظى بالعناية العلمية والقانونية والأمنية والاجرائية ويتعاظم إزائها رأي عام معارض، إلا أنها كانت في الماضي ظاهرة مقبولة ويشجع المجتمع عليها، وقد اتخذت هذه الظاهرة المقبولة صوراً مختلفة كالبغاء المقدس وبغاء الضيافة.. إلى غير ذلك من الأشكال التي تعتبر اليوم انحرافية ومرفوضة[٩].

وهذا يعني أن ما يعتبر مشكلة اجتماعية في زمن معين قد لا يكون كذلك في زمن مضى، أو في زمن قادم، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه

---

8. Lee A.M., Social Problems, In Lee A.M., (ed.), **Principles of Sociology** (New York: Barnes, 1975), p. 289.

(٩) راجع حول ذلك: كريم محمد حمزة، «البغاء السري في بغداد» (رسالة ماجستير جامعة بغداد، ١٩٧٤)، ص ٣٨ وما بعدها.

اسم التنوع الزمني في تعريف وتحديد الظروف الاجتماعية.

من جانب آخر نجد أن ما يعتبر مشكلة في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر. فكثير من المجتمعات تعتبر تناول الكحول كما يذكر «كلينارد» مسألة طبيعية، لكن مجتمعات أخرى تعتبره مشكلة اجتماعية[١٠]. وهذا يعني أن تعريف المشكلة الاجتماعية له اطار حضاري يتميز بالنسبية المكانية ولا بد من مراعاته.

إن هذا القول لا يعني عدم وجود مشكلات تكاد أن تأخذ صفة العالمية، من ذلك مثلاً مشكلة جنوح الأحداث، والطلاق، والأمية، والبغاء، غير أن من المهم ملاحظة توزيع هذه المشكلات في مجتمع معين، أي درجة ظهورها والاحساس بها وبالتالي تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة. فقد تختلف من مجتمع لآخر حسب المتغيرات التي تعتمد عليها، فمشكلة جنوح الاحداث في العراق تختلف عن تلك التي نقرأ عنها في المجتمعات الغربية، سواء من ناحية الحجم والانتشار أو من ناحية الأسباب المؤدية إليها، والعوامل التي تؤدي دورها كميكانزمات (Mechanisms) دفاعية عن المجتمع كالقيم الدينية والأخلاقية والضوابط الأسرية.

من جانب آخر يلاحظ أن إحدى نقاط الضعف الرئيسة في كثير من القضايا النظرية لعلم الإجتماع، ترجع إلى أنها كلما توصلت إلى قدر أكبر من عمومية الموضوع أصبحت مفتقرة إلى خصوصية التنبؤ[١١].

إن هذه القضية تدعونا إلى تساؤل آخر وهو، هل تعني التعاريف المذكورة آنفاً أن علينا أن ننتظر ظهور المشكلة الاجتماعية لكي نقوم بفعل اجتماعي مناسب إزائها؟ أم أن من الضروري أن نمتلك قدرة

---

10. Clinard M., **Sociology of Devient Behavior** (New York: Rinehart, 1968), p.29.

(١١) د. محمد عاطف غيث، المصدر السابق، ص ١٥.

مناسبة على التنبؤ بظهورها المستقبلي؟ إن هذا الأمر يتوقف على متغيرات عديدة أهمها:

أ ـ الوعي القيادي في المجتمع وقدرته على متابعة العوامل الفاعلة والمؤثرة في حركة الحياة الاجتماعية، وعلى استشراف المستقبل من خلال التخطيط.

ب ـ تطور علم الاجتماع نفسه، وامكانية وصوله إلى نتائج عملية تمكن من التنبؤ السليم والدقيق.

والواقع أن هذه الإمكانية هي إحدى المبررات الأساسية لقيام مثل هذا العلم. وهنا لا بدّ من ملاحظة ذلك التناقض الخطير الذي تواجهه معظم الدول النامية. فهي تطمح إلى تغيير ظروفها بالاعتماد المتعاظم على التكنولوجيا وعلى التصنيع الواسع، ولذا فهي تشجع البحث العلمي المرتبط بالتغير التكنولوجي والاقتصادي وتهمل إلى حد كبير العلوم الإجتماعية والإنسانية، ويتعزز ذلك الإهمال ويقوى تأثيره بسبب عدم وجود تراث سوسيولوجي واضح في الكثير من تلك الدول(١٢)، أو ضعف الوعي بأهميته وجدواه، ولعل هذا القول أكثر انطباقاً على العديد من الأقطار العربية التي لم تظهر فيها الدراسات الإجتماعية الأكاديمية إلا في وقت متأخر، بل ان الكثير من طلبة علم الإجتماع فيها لا يعرفون شيئاً عن تراثهم السوسيولوجي ممثلاً في كتابات ابن خلدون والفارابي وابن الطفيل وغيرهم.

---

(١٢) راجع في هذا الصدد:

ـ د. مصباح الخيرو وكريم محمد، البحوث الأجتماعية وعلاقتها بالتنمية ـ مؤسسة البحث العلمي، المؤتمر العلمي الثاني، بغداد.

ـ كذلك راجع ما كتبه الدكتور مصطفى السويق حول هذا الموضوع: العلوم الإنسانية ماذا أعددنا للإفادة من تطبيقاتها، مجلة الكاتب، السنة الثامنة، شباط، ١٩٦٨، العدد ٨٣، ص ٢٣.

أما النقطة الأخرى المهمة وهي العلاقة بين السلوك المنحرف وبين المشكلة الاجتماعية، فمن الملاحظ أن بعض المشكلات الاجتماعية تنطوي على درجة من الانتشار للسلوك المنحرف، كالبغاء وتشرد الأحداث والسلوك الاجرامي. . . . الخ.

إن المشكلة الاجتماعية تنطوي على تفكك اجتماعي وعلى تفكك آخر على مستوى الشخصية في المجتمع. أما السلوك المنحرف فقد يظل سلوكاً فردياً لا يمثل إلا تفككاً على مستوى الشخصية. إن إثارة انتباه عدد كبير من الناس وشعورهم بضرورة القيام بفعل اجتماعي إزاءه ليس ضرورياً في تعريف السلوك المنحرف(١٣). رغم أن بعض الكتّاب مثل «اريكسون» يشيرون إلى السلوك المنحرف باعتباره ذلك التصرف الذي يثير قوى الضبط الاجتماعي والذي ينبغي عمل شيء إزاءه(١٤)، وقد لاحظ «كلينارد» أنه ليست كل المشكلات الاجتماعية أمثلة للسلوك المنحرف(١٥).

وهكذا يبدو من خلال الملاحظات المذكورة آنفاً أن تعريف المشكلة الاجتماعية ينبغي أن ينطوي على عناصر أخرى إضافية، أهمها النسبية الحضارية والتنوع الزمني والتأكيد على وعي القيادة في المجتمع، سواء في توعية المواطنين بخطورة ظروف معينة على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو في التنبؤ بالمشكلات الجديدة التي يمكن أن تقع مستقبلاً بتأثير عمليات التغير التنموي.

## ثانياً: أسباب المشكلات الاجتماعية:

يقسم الدكتور «احسان محمد الحسن» المشاكل الاجتماعية إلى

---

(١٣) المصدر السابق ص ٤١.

14. Arikson T.K., Notes on the Sociology of Deviance, In Backer, H. (ed.), **The Other Side** (New York: The Free Press, 1967), p.10.

15. Clinard, **op. cit.**, p. 29.

أربع مجموعات رئيسة: وهي الأسباب التي تتعلق بالفرد، والأسباب التي تتعلق بالبيئة الطبيعية، ثم الأسباب التي تتعلق بالبيئة الاجتماعية، وأخيراً الأسباب التي ترجع إلى عمليات التحول الاجتماعي التي يمر بها المجتمع(١٦).

ويذهب «سكوت ماكنال» إلى أن الطلاق، والحرب، والفقر، والجنوح، والجنسية المثلية، والأمراض العقلية، والانتحار، هي جميعاً مشكلات، غير أن بعضها ذات اطار أوسع من الأخرى، وبعضها يأخذ طابعاً شخصياً كالانتحار، وادمان الكحول، لا يؤثر إلا على عدد قليل نسبياً من الأفراد، ولذلك فإن من الضروري أن نميز بين أنماط المشكلات الاجتماعية لأن الظروف التي تسبب ظهور كل منها تختلف، كذلك فإن ما ينبغي عمله إزاءها سيختلف أيضاً(١٧).

إن من المهم أن نلاحظ ونحن نتحدث عن أسباب المشكلات الإجتماعية، بعض النقاط المهمة ذات الطبيعة المنهجية والتحليلية:

١ ـ إن مفهوم السبب في علم الاجتماع يتميز بالتعقيد وذلك بسبب تعقيد الظاهرة الاجتماعية نفسها، ولذلك نجد أن كثيراً من علماء الاجتماع يفضلون استخدام العلاقات الترابطية والوظيفية بدلاً من العلاقات السببية في تحليلهم للمتغيرات المستقلة والمعتمدة.

٢ ـ إن من الصعب في أحيان كثيرة أن نحدد سبباً واحداً لمشكلة اجتماعية معينة، ولذلك فشلت الاتجاهات السببية ذات الطبيعة الحتمية، كالاتجاهات الجغرافية، والبايولوجية والاقتصادية، في تفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة. ويبدو أن وقائع الحياة الاجتماعية تتداخل بشكل معقد يؤدي إلى نوع من السببية المركبة غير البسيطة.

---

(١٦) د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

17. McNalls, Social Problems Today (Boston: Little Brown Co., 1975), p. 12.

٣ ـ إن المشكلة الاجتماعية قد تظهر بتأثير أسباب معينة إلا أنها قد تستمر لأسباب أخرى مختلفة، إذ إن إدمان الأفراد على المسكرات قد يرجع مثلا إلى أسباب ذات طبيعة شخصية أولاً، ثم تستمر بسبب الرفض الاجتماعي للمدمن، وبسبب الصعوبات التي يواجهها في مواقف الحياة اليومية، وقد يؤدي التصنيع إلى اثار سلبية، على نظم العائلة والقرابة، حيث يُضعف العلاقات الاجتماعية والقرابية للعائلة ويعرضها إلى الاضطراب وعدم الاستقرار(١٨). غير أن هذا التفكك العائلي قد يؤدي بدوره إلى ظهور مشكلة أخرى وهي انحراف الأبناء. وهكذا نجد أن من الصعب جدا أن نتحدد بنوع من الحتمية السببية لتفسير المشكلة الإجتماعية، ويبدو أن من الموضوعية أن نلتزم بفكرة تعدد العوامل السببية.

من جانب آخر يمكن الاشارة إلى أن تفسير أسباب المشكلات الاجتماعية قد يختلف باختلاف العلوم نفسها. إذ قد يميل علماء النفس إلى التركيز على الأسباب ذات البعد الشخصي حين يتحدثون عن مشاكل، كالانتحار أو الضعف العقلي. بينما يميل علماء الاجتماع إلى تأكيد الأسباب المجتمعية، ويلاحظ أن هناك اتجاها واضحاً لتفسير بعض المشكلات الاجتماعية بمشكلات أخرى، إن تفسير جنوح الأحداث مثلاً غالباً ما ينطوي على الاشارة إلى مشكلات مثل الفقر، وازدحام السكن، والتربية الأسرية الخاطئة، والتفكك الأسري، والأمية وغيرها، وكلها من المشكلات الاجتماعية الرئيسة(١٩).

---

(١٨) د. احسان محمد الحسن، اسباب ونتائج التصنيع في العراق، بحث سينشر في مجلة كلية الآداب العدد (٢٩).

(١٩) راجع حول مفهوم السبب والسببية في تفسير المشكلة الإجتماعية:

Freeman H. and Jones W., Social Problems: Causes and Controls (Chicago: Rand McNally, 1971), p. 56.

إن قراءة لأدبيات علم الاجتماع في مراحل تطوره المختلفة، توصل إلى نتيجة مفادها أن البحث في أسباب المشكلات الاجتماعية انحصر في المجموعات التالية:

١ ـ العوامل السببية البايولوجية: وقد قوي هذا التفسير بتأثير علم البايولوجيا على علم الإجتماع، وبذلك اتخذ تفسير مشكلة الجريمة طابع الاشارة إلى التخلف البايولوجي، وإلى الخصائص البايولوجية التي تجعل الإنسان المجرم يمثل نوعاً من الردة الوراثية كما أشارت المدرسة الايطالية وعلى رأسها لومبروزو إلى ذلك.

٢ ـ العوامل السببية البيئية: التي تحاول أن تجعل من التفسيرات الجغرافية والايكولوجية أساساً لتفسير العديد من المشكلات الاجتماعية، ويمكن أن نرجع هذا الاتجاه إلى أصول تاريخية قديمة تتمثل في كتابات «افلاطون» و«ابن خلدون» و«راتزل». وقد تطور هذا الاتجاه في سياق الاهتمامات الايكولوجية لمدرسة شيكاغو وخصوصاً في أعمال «مكاي» و«شو»(٢٠).

٣ ـ العوامل السببية الاجتماعية: وهي التفسيرات التي حاولت أن تفسر المشكلات الاجتماعية من زاوية اجتماعية، وتعتبر هذه التفسيرات امتداداً للاتجاه السوسيولوجي الذي أرساه «دوركهايم» حين أكد على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية مماثلة(٢١). وتذكرنا دراسة «دوركهايم» عن الانتحار بهذا الاتجاه، حين حاول «دوركهايم» أن يفسر هذه الظاهرة بوقائع اجتماعية، كحالة الأنومي (Anomie) التي يمر بها المجتمع، ولذلك صنّف «دوركهايم» الانتحار إلى أصناف عديدة بناء على ذلك وفي ضوء متغيرات الدين، والوضع

---

(٢٠) راجع حول ذلك: د. محمد عارف ـ الجريمة في المجتمع (القاهرة: الأنجلو المصرية).
(٢١) راجع مثلاً، اميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة ١٩٧٠). الدكتور محمود قاسم، القاهرة.

الاقتصادي والمهنة، والظروف الايكولوجية والبناء الأسري[٢٢].

٤ ـ العوامل السببية التكاملية: وهي التفسيرات التي تحاول أن تقيم اطاراً تفسيرياً يضم المتغيرات النفسية والايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. ويمثل هذا الاتجاه مرحلة تقارب العلوم الاجتماعية والنفسية وتداخلها مع بعضها البعض، باعتبارها تدرس ظواهر متداخلة يصعب تفسيرها من زاوية نظر واحدة واهمال زوايا النظر الأخرىٰ.

إن من المهم أن نشير هنا إلى أن تناول التفسيرات السببية للمشكلات الاجتماعية يختلف باختلاف اهتمامات الباحث نفسه ومدىٰ تركيزه على عوامل سببية دون غيرها. غير أننا نستطيع أن نشير إلى أن هناك ثلاث حلقات أساسية للتفسير أولها يتمثل في الأسباب النفسية ذات الطابع الفردي، ثم الأسباب البيئية الاجتماعية، وأخيراً الأسباب الايكولوجية.

## ثالثاً: نتائج المشكلات الاجتماعية

تؤدي المشكلات الاجتماعية إلى نتائج وآثار تنطوي على خطورة بالغة على الفرد، والجماعات التي ينتمي إليها، وعلى المجتمع ككل، وأنماط العلاقات السائدة فيه. ذلك لأن المشكلات الاجتماعية تمثل اعراضاً مرضية في الحياة الاجتماعية، وتتعاظم خطورة نتائجها أكثر فأكثر، لأن العلوم الاجتماعية والنفسية لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى بناء قوانين عامة وشاملة يمكن من خلالها حصر تلك النتائج والتقليل من آثارها.

قبل أن نستعرض النتائج الرئيسة للمشكلات الاجتماعية لا بد أن

---

(٢٢) مكرم سمعان، مشكلة الانتحار (القاهرة: دار المعارف ١٩٦٤) ص ٨٩.

نشير إلى الملاحظات التالية:

١ ـ إن النتائج التي تترتب على مشكلة معينة لا تتساوى من حيث الشدة، والخطورة مع تلك التي تترتب على مشكلة أخرى. وذلك بناء على أسباب عديدة لعل أهمها حجم المشكلة أي عدد الأفراد المتأثرين بها، ومدى اتساعها من الوجهة الجغرافية، ومدى توفر الوعي بعناصرها ومسبباتها، وسياقاتها، وآثارها.

٢ ـ إن نتائج مشكلة معينة قد تختلف من مجتمع لآخر، اعتماداً على مدى توفر الامكانات المادية والفنية لمواجهتها وتضييق نطاقها.

٣ ـ إن نتائج المشكلات الاجتماعية ليست كلها سلبية، فللهجرة السكانية مثلاً آثار إيجابية معينة منها انقاذ عدد كبير من أفراد المجتمع الريفي الفائضين عن الحاجة من معضلة البطالة والفقر والمرض والجهل والأمية، التي قد يتعرضون لها من جراء عدم الحاجة إلى خدماتهم[٢٣].

٤ ـ إن بعض المشكلات الاجتماعية تعتبر في مواقف وظروف معينة ضرورية إلى حد ما، فالطلاق مثلاً يكون في بعض الأحيان ضرورة لازمة من ضرورات المجتمع[٢٤]. ولذلك أجازت الشرائع السماوية وقوع الطلاق في ظل بعض المبررات والأحوال، واعتبره الدين الإسلامي حلالاً بغيضاً.

٥ ـ إن من الصعب أن نصنف نتائج المشكلات الاجتماعية بشكل حسابي بسيط، لأن تلك النتائج تتداخل بصورة معقدة على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وتتبادل التأثير. بل ان المشكلات الاجتماعية

---

٢٣) د. احسان محمد الحسن، **المدخل الى علم الإجتماع الحديث**، مصدر سابق، ص ٣٤/.

(٢٤) نفس المصدر، ص ٣٥٦.

نفسها ليست منفصلة عن بعضها البعض، وقد تكون نتائج مشكلة ما أساساً لظهور مشكلة جديدة، فانتشار الادمان على المسكرات الذي ينعكس سلباً على شخصية الفرد وعلاقاته قد يؤدي إلى الجريمة ، أو إلى التفكك الأسري، وتشرد الأبناء.

في ضوء الملاحظات الأولية المشار إليها يمكن - لأغراض نظرية - أن نحدد نتائج المشكلات الاجتماعية على أساس ثلاثة مستويات:

**أ - على مستوى الفرد أو الشخصية:**

إن قيمة الفرد في المجتمع، ومدى الاحترام الاجتماعي الذي يحظى به، يتصل بقدرة ذلك الفرد على اداء الأدوار المناطة به في حدود المنزلات التي يشغلها، وعلى أساس التوقعات والمعايير والقيم السلوكية السائدة. غير أن المشكلات الاجتماعية، وخصوصاً تلك التي تتميز بطابع يجعلها أقرب إلى الفرد، مثل الانتحار، وتناول المخدرات أو المسكرات، تؤدي إلى نتائج سلبية جداً على قدرة الفرد وامكاناته ليس على صعيد علاقاته الاجتماعية فقط، بل وأيضاً على صعيد دوره كمنتج. إن المدمن على المخدرات يعجز عن القيام بواجباته الاجتماعية والأسرية، كما يعجز عن أداء واجباته المهنية والاقتصادية. ومن ثم فإن النتائج البارزة للمشكلات الاجتماعية، على مستوى الفرد أنها تعيق الأداء المطلوب للأدوار الاجتماعية.

من جانب آخر، فإن نتائج المشكلات الاجتماعية وانعكاساتها على الفرد قد تجعل منه عالة على المجتمع، أو أداة استنزاف لموارده. فالمدمنين على المخدرات والمسكرات يحتاجون إلى مؤسسات صحية من نوع معين، كما يحتاجون إلى متابعة اجتماعية، وخدمات مركبة لعلاجهم، كذلك يحتاج المشردون والجانحون وغيرهم إلى أجهزة متعددة، ابتداءً من دار الملاحظة، والأجهزة القضائية، وصولاً إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة باصلاحهم. والمعروف أن كثيراً من الدول النامية لا تمتلك

قدرات تمويلية كبيرة لمثل هذه المشاريع الخدمية، وهي في كل الأحوال تفضل استثمار رؤوس أموالها في مشاريع التصنيع وغيرها من المشاريع ذات المردود المباشر.

ب ـ على مستوى الجماعة:

الفرد في المجتمع عضو في جماعات، ويمكن القول أن هذه الجماعات المتفاعلة، ذات المصالح والعلاقات المتداخلة هي التي تؤلف المجتمع. وتبدو نتائج المشكلات الاجتماعية وآثارها على الجماعات في المجتمع خطيرة جداً، ويمكن الاشارة إليها فيما يلي:

١ ـ قد تؤدي هذه المشكلات إلى إصابة الجماعة بحالة من التفكك الخطير في علاقاتها وبنائها ونظمها، فالطلاق مثلاً يؤدي إلى انحلال العلاقة الزوجية، وما يترتب عليها من واجبات والتزامات متبادلة بين الأعضاء.

٢ ـ تؤدي هذه المشكلات إلى إعاقة الجماعة عن اداء دورها ووظائفها إزاء اعضائها وإزاء المجتمع ككل. إن إدمان المخدرات مثلاً، يجعل الأب غير قادر على أداء دوره إزاء زوجته وأبنائه، كذلك تفشل الأسرة ـ كجماعة ـ في تنشئة ابنائها بصورة سليمة، وقد يؤدي ذلك إلى تشرد الأبناء، أو جنوحهم، أو إلى ممارسة الزوجة لأفعال انحرافية. وهكذا فإن من النتائج الهامة للمشكلات الاجتماعية على مستوى الجماعة، أنها تشل الأداء الوظيفي للجماعة الأمر الذي يؤثر بالتالي على الأفراد وعلى المجتمع ككل.

٣ ـ من النتائج التي تؤدي إليها بعض المشكلات الاجتماعية، أنها تثير التناحر والفتن بين الجماعات، كما في مشكلة الثأر وما يترتب عليها من أفعال عدوانية وصراعات حادة تهدد حياة الجماعات.

٤ ـ تعيق تلك النتائج التغير السليم والايجابي في علاقات الجماعة وفي

بنائها الإجتماعي، باتجاه تحقيق أهدافها وتكيفها مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٥ ـ تؤدي بعض المشكلات إلى إضعاف اسهام الجماعة في الحياة الاجتماعية، فالأمية مثلاً تحول بين الجماعات وبين تقبل التغيير وممارسة اجراءاته والاسهام في التنمية والميل إلى المحافظة على القديم.

٦ ـ تنعكس نتائج بعض المشكلات الاجتماعية على الوظائف الاجتماعية والاقتصادية لبعض الجماعات بصورة سلبية، فالهجرة وما يتصل بها من اعراف وعلاقات والتزامات عشائرية، قد تؤدي إلى آثار خطيرة على انتاجية الفرد وعلى ميله إلى الانتماء إلى جماعات تقليدية لا تتلاءم قيمها مع قيم المجتمع الصناعي.

**جـ ـ على مستوى المجتمع:**

تنعكس نتائج المشكلات الاجتماعية في النهاية على المجتمع كله، ويكون لكل مشكلة آثار نسبية من حيث القوة والخطورة. والواقع أننا لا نستطيع أن نتحدث عن الفرد أو عن الجماعة إلا في اطار اجتماعي، والمشكلات الاجتماعية هي مشكلات ظهرت في مجتمع، وتمارس تأثيرها فيه، ولا حل لها إلا من خلاله[٢٥].

إن نتائج المشكلات الاجتماعية وانعكاساتها على المجتمع كثيرة ومتعددة، ويمكن الاشارة إلى أهمها فيما يلي:

١ ـ تنطوي نتائج المشكلات الاجتماعية على آثار ترسخ صيغ وأنماط وممارسات التخلف الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، كما هي الحال بالنسبة للأمية، والثأر وغيرهما.

٢ ـ بناءً على الأثر المشار إليه يمكن القول ان من نتائج المشكلات

---

25. Freeman H. & Jones W., **op. cit.**, p. 187-189.

الاجتماعية أنها تعيق عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة منها، إذ أن مشكلة الأمية مثلاً تتعارض مع حاجة التنمية إلى كوادر متعلمة، وكفوءة وذات قدرات مهنية معينة، كما أن الهجرة تؤدي أحياناً إلى توزيع عشوائي وغير منظم للسكان لا يتناسب مع الموارد الاقتصادية، وتوزيعها والامكانات التكنولوجية المتاحة، ومدى استيعاب سوق العمل.

٣ ـ تؤدي نتائج المشكلات الاجتماعية إلى آثار سلبية على التكامل الاجتماعي، والتماسك بين الجماعات، وشيوع القيم التعاونية فيما بينها. مما يؤثر على قدرة المجتمع وامكاناته في استثمار الطاقة البشرية للجماعات المكونة له.

٤ ـ بسبب المشكلات الاجتماعية يضطر المجتمع إلى إنفاق جانب من دخله القومي لمواجهة بعض النتائج. فهو يضطر إلى إقامة المؤسسات الصحية لعلاج المدمنين على المسكرات والمخدرات، والمؤسسات الخاصة بعلاج واصلاح الجانحين والمشردين، ورعاية أبناء الأسر المفككة، وإسكان المهاجرين وإيجاد الخدمات الضرورية لمواجهة حالة الازدحام في المناطق الحضرية إلى غير ذلك.

إن النتائج المشار إليها، على مستوى الفرد، والجماعة، والمجتمع، هي نتائج متداخلة وذات آثار متبادلة وينبغي النظر إليها في اطار شامل ومتكامل.

## رابعاً: علاج المشكلات الاجتماعية:

من المهم أن نشير ابتداء إلى أن المجتمع الإنساني المعاصر يزخر بالمشكلات الاجتماعية المعقدة. وبالرغم من تقدم العلوم الاجتماعية والنفسية وكثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت المشكلات الاجتماعية المختلفة، فإن البيانات تشير إلى أن هذه المشكلات تزداد تعقيداً، ويبدو

حلها أكثر صعوبة. لقد كان علم الإجتماع نفسه عبارة عن رد فعل موضوعي إزاء مشكلات المجتمع الأوروبي[٢٦]. كما كان علم الاجتماع العربي الذي أرسىٰ دعائمه «ابن خلدون» رد فعل موضوعي لتفكك المجتمع العربي، في عصر الدويلات، غير أن هذا العلم ما زال دون الفعالية المطلوبة في وضع الحلول اللازمة للمشكلات الاجتماعية.

إن علم الاجتماع ليس علم المشكلات الاجتماعية كما يظن البعض أحياناً، ولكن علم الاجتماع يتعرض لهذه المشكلات باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الوثيقة الصلة بالثقافة عامة وبالنظم الاجتماعية خاصة. فهدف علم الاجتماع ومنهجه يحتمان عليه أن يتجه في دراسة المشكلات الاجتماعية فيقوم بوصفها وتحليلها ودراسة أسبابها وعلاجها ونتائجها، تماماً كما يفعل الفلكي أو الكيمائي أو الطبيعي في دراسته للظواهر الطبيعية التي يدرسها[٢٧]. غير أن هناك حقولاً أخرىٰ تهتم بدراسة المشكلات الاجتماعية ووضع علاج لها كعلم النفس، وعلم الاقتصاد وغيرها. كذلك فإن الخدمة الاجتماعية التي هي جهود فنية مهنية واعية تركز على الفرد أحياناً أو الجماعة أحياناً أخرىٰ أو المجتمع الكبير[٢٨]، تهتم بدراسة المشكلات الاجتماعية وإيجاد العلاج لها.

إن علاج المشكلات الاجتماعية ووضع الحلول اللازمة لها يتطلب:

١ ـ دراسة كل مشكلة اجتماعية دراسة علمية وموضوعية وتمييزها عن غيرها دون إهمال تداخلها مع المشكلات الأخرىٰ. وهذا يتطلب تعزيز دور الباحثين ومراكز البحوث العلمية وتشجيعها على توفير البيانات الموضوعية.

٢ ـ تعميق وعي الفرد والجماعات بالظروف التي تؤثر عليهم بصورة

---

(٢٦) راجع حول ذلك: Lee A.M., Social Problems, **op. cit.**, p. 310.

(٢٧) د. احسان الحسن، المدخل الى علم الإجتماع، مصدر سابق، ص ٣١٢. ؟.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

سلبية رغم أنهم لم يتبينوا حقيقة تأثيرها. إن عدم وعي الناس بمشكلة معينة كالأمية مثلاً يؤدي إلى إهمال عنصر هام من عناصر المشكلة الاجتماعية وهو المشاركة الجماهيرية.

٣ ـ من المهم ان تكون هناك قيادة سياسية واجتماعية رائدة ومتميزة بالوعي، وبالقدرة على فهم خصوصيات المجتمع، ومتغيراته، وعوامل التأثير فيه، ولديها القدرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة ورصد الظواهر السلبية.

٤ ـ من الضروري أن يكون لهذه القيادة نظرية ذات طابع خاص تستوعب خصوصيات المجتمع، وتستطيع أن تدرك قوانين تغيره، وأن ترسم المؤشرات المستقبلية له.

٥ ـ إن المشاركة الجماهيرية الواسعة في حل المشكلات الاجتماعية ووضع العلاج اللازم لها أمر ضروري جداً، لأن أي حل فوقي أو جزئي لا يستطيع أن يوصل إلى نتائج إيجابية فعالة، وبالعكس فإن المشاركة الجماهيرية الواسعة يمكن أن توفر قبولاً واسعاً للاجراءات المطلوبة كما يمكن أن يكون للجماهير نفسها دور الرقيب، والمتابع.

٦ ـ إن علاج المشكلات الاجتماعية ليس وصفة جاهزة بل هو عمل دؤوب يستند إلى سياسة اجتماعية واضحة المعالم، ذات مؤشرات تستند إلى بيانات موضوعية وتحليل عميق للوقائع الاجتماعية.

٧ ـ يتطلب علاج معظم المشكلات الاجتماعية العمل على إيجاد مؤسسات اجتماعية متخصصة كمكاتب تنظيم الأسرة، والمراكز الاجتماعية، ودور الرعاية الاجتماعية، ومؤسسات اصلاح الأحداث الجانحين وغيرها.

٨ ـ لا بد لأي علاج يوضع لمشكلة اجتماعية ما، أن يستوحي خصوصية البيئة الأجتماعية التي ظهرت فيها المشكلة، ولذلك فإن استعارة

الحلول من مجتمعات أخرىٰ ومحاولة فرضها على مجتمع معين آخر ستؤدي إلى نتائج معكوسة.

٩ ـ إن الحلول الفعّالة للمشكلات الاجتماعية تتميز بكونها ذات منظور شامل يستوعب تداخل المشكلات وتأثيراتها المتبادلة، بحيث لا تتجه إلى مشكلات معينة، وتهمل غيرها. إن حل مشكلة الفقر مثلاً يتطلب ليس رفع المستوىٰ الاقتصادي فقط، بل التوعية بمخاطر الاستهلاك غير المنظم، والتوعية بالشروط الصحية للسكن، وإقامة علاقات أسرية جيدة إلى غير ذلك.

## نماذج من المشكلات الاجتماعية: أسبابها، نتائجها، علاجها.

### أولاً: مشكلة الطلاق:

الطلاق صورة من صور التفكك الأسري الكثيرة، ومنها أيضاً انفصال الأبوين، أو غياب أحدهما، أو سجن أحدهما، أو موت أحدهما أو كلاهما، إضافة إلى أن هناك تفككاً أسرياً غير مباشر يتضمن علاقات زوجية سطحية لا تنطوي على شعور عميق بالمسؤولية.

لقد عرّفَ قانون الأحوال الشخصية الطلاق: بأنه رفع قيد الزواج بايقاع من الزوج أو وكيله أو من الزوجة إن وكلت به أو فوضت من القاضي، ولا يقع الطلاق إلا بالصيغة المخصصة له شرعاً[٢٩].

والطلاق ظاهرة قديمة ومعروفة، وهو في الاسلام أبغض الحلال، وهذا يعني أن الدين الإسلامي يعتبر وقوع الطلاق أمراً مقبولاً، ولكن في حدود شروط معينة ضرورية لحماية الأسرة واستمرارها، ولذلك جعله حلالاً بغيضاً.

---

(٢٩) قانون الأحوال الشخصية العراقي، ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ـ المادة (٣٤)

ويطلق على تطليق القاضي للزوجة من زوجها ولو كان ذلك دون رضاه اسم التفريق[٣٠]. وهو يقع متخذاً ستة أنواع هي التفريق للضرر، والتفريق بسبب غيبة الزوج، والتفريق بسبب سجن الزوج، والتفريق للعلل، والتفريق لعدم الانفاق، ثم التفريق الاختياري أي الخلع.

والطلاق في الوقت الحاضر يعتبر من أخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الإنسانية مهما كانت درجة تقدمها العلمي والحضاري، إذ كلما تقدم المجتمع صناعياً وعلمياً كلما زادت المشاكل الاجتماعية تفاقماً، والطلاق هو أحد هذه المشاكل فهو يهدم كيان الأسرة، ويهددها بالتفكك والانقسام ويجلب لأعضائها شتى أنواع المصاعب والمتاعب[٣١]. إن الاتجاه الخاص بالتفكك الاجتماعي في علم الاجتماع يحاول في هذا الصدد أن يدرس كيف أن التغير من مجتمع ريفي بسيط إلى مجتمع حضري صناعي، يؤدي إلى تفكك واسع في العلاقات والضوابط الاجتماعية التقليدية[٣٢].

إن نسب الطلاق في المجتمعات الصناعية كالولايات المتحدة والسويد والدانمارك تكون عالية جداً إذ تبلغ حوالى ٥٥٪ بينما تكون أقل من ذلك في الدول النامية[٣٣].

أما في العراق فإن عدد حالات الطلاق سنة ١٩٧٤ بلغت (٥٨٧٨) حالة ارتفعت في سنة ١٩٧٥ إلى (٧٠٧٤) حالة[٣٤]. ويمكن القول ان نسب الطلاق في العراق ما زالت واطئة إذا ما قورنت بنسب

---

(٣٠) محسن ناجي، شرح قانون الأحوال الشخصية، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٦٢، ص ٣٠٣.

(٣١) د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

32. Horton, Sociology of Social Problems, **op. cit.**, p. 163.

(٣٣) د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق، ٣٥٧.

(٣٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٥، ص ٥٧.

الطلاق في بعض الأقطار العربية كمصر والكويت[٣٥].

إن للطلاق اسباباً عديدة، ولقد أثبتت البحوث الاجتماعية، والإحصائية التي قام بها علماء الاجتماع في عدة مجتمعات، أن معظم حالات الطلاق تنشأ عن الأسباب التالية:

**أسباب مشكلة الطلاق:**

١ ـ عدم الانسجام بين الزوجين بسبب عامل العمر والدين والسياسة والثقافة والتربية والعامل الاقتصادي.

٢ ـ تطور وضع المرأة ونزولها إلى ميدان العمل وشعورها بشخصيتها المستقلة.

٣ ـ حرية المرأة وسوء فهم بعض الزوجات لحقوقهن يزيد من نسب الطلاق[٣٦].

وبالإضافة إلى الأسباب العامة أو الرئيسة المشار إليها هناك أسباب فرعية لا تقل أهمية، ومنها خلل أو سوء المعايير التي يقوم عليها اختيار الفرد لشريك حياته، والوقوع فيما يسميه العلماء بالعقدة الرومانسية، إضافة إلى أن هناك مشكلات معينة، مثل الادمان على المسكرات أو المخدرات، أو ارتكاب الجرائم تؤدي كلها إلى خلل في الحياة الزوجية يمكن أن ينتج عنه الطلاق.

ويلاحظ أن بعض تلك الأسباب تكون أقوى أثراً في مجتمع معين وأضعف في مجتمع آخر، ففي العراق، وخصوصاً خلال النصف الأول من هذا القرن وما قبله، كانت المرأة تزوج في عمر مبكر قد يكون له أثراً سلبياً على علاقاتها الزوجية.

---

(٣٥) المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، الطلاق، اعداد رابحة مجيد سبهات ١٩٧٩، ص ٣٠.

(٣٦) د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق ص ٣٥٩ وما بعدها. كذلك راجع دراسة المركز القومي المشار اليها فيما تقدم.

## نتائج مشكلة الطلاق:

ينتج عن الطلاق آثار اجتماعية خطيرة، فالطلاق هو تعبير عن فشل العلاقة الأسرية وانفصالها وبالتالي عدم أدائها للوظائف المتوخاة منها في المجتمع، ان انحلال الأسر بسبب الطلاق يعني أن المجتمع فقد احدى لبناته الرئيسة، ويعني أيضاً أن هذه الأسرة فشلت في القيام بمهام التنشئة الاجتماعية. ولذلك فإن بيانات الكثير من البحوث أظهرت أن الطلاق يؤدي إلى آثار سلبية على الأبناء، إذ قد يدفعهم بسبب عدم توفر الضوابط الأسرية المناسبة إلى الجنوح والتشرد، كما قد يدفع المرأة إلى ممارسة سلوك منحرف، ويوجد مشاكل أخرى للزواج.

## علاج مشكلة الطلاق:

إن علاج الطلاق كمشكلة اجتماعية ليس أمراً ميسوراً، والمهم في الواقع معالجة الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق من خلال:

أ - تعميق وعي الأفراد بأهمية الزواج، وبأهمية الأسرة كمؤسسة اجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه أن يختار شريك الحياة اختياراً واعياً، وعلى أساس التكافؤ.

ب - توعية المرأة بدورها الاجتماعي والأسري، وتحريرها من الأفكار الزائفة التي تنطوي على تناقض بين دورها في المجتمع ودورها في الأسرة.

جـ - توفير الظروف الاقتصادية والثقافية والنفسية للأسرة من خلال المؤسسات الاجتماعية العامة.

د - وضع أكثر ما يمكن من القيود على الطلاق. ومحاولة حل المشكلات الأسرية بطريقة أكثر فعالية عن طريق تدخل الباحثات الاجتماعيات المدربات.

من جانب آخر، لا بدّ للمجتمع من أن يواجه المشكلات التي تترتب على الطلاق، وذلك بتهيئة ظروف ملائمة لتنشئة الابناء الذين انفصل آباؤهم وامهاتهم من خلال مؤسسات للرعاية الاجتماعية تعد لهذا الغرض. كذلك لا بد من توفير ظروف العيش السليم للزوجة المطلقة إذا لم يكن لديها مصدراً للعيش.

## ثانياً: مشكلة الأمية

الأمية مشكلة خطيرة، وقد كانت مصطلحاً فنيًّا تشير إلى عدم المعرفة بمهارات القراءة والكتابة، ثم تطور هذا المضمون ليشير إلى نوع آخر من الأمية هو بتعبير الدكتور «محي الدين صابر» الأمية الحضارية، التي تشير إلى نوع من التخلف الاجتماعي والحضاري يجعل الإنسان أقل اسهاماً في عمليات التغيير الجارية في مجتمعه، وأقل استفادة من ثمراتها ونتائجها.

لقد أشارت توقعات اليونسكو إلى أن سكان العالم من الراشدين سيبلغ سنة ١٩٨٠ (٢٨٢٣) مليون وأن عدد الأميين بينهم سوف يبلغ (٨٢٠) مليون أمي، بالرغم من أن نسبة الأميين إلى مجموع السكان الراشدين سوف تهبط إلى ٢٩٪. كذلك تشير التنبؤات إلى أن عدد الأميين في العالم سنة (٢٠٠٠) لن يقل عن (٦٥٠) مليون نسمة، وأن نسبتهم إلى سكان العالم سوف تهبط إلى ١٥٪.

تتميز مشكلة الأمية في العراق بمميزات لا تختلف كثيراً عما هو سائد في الأقطار النامية الأخرى، فهي أكثر انتشاراً بين الإناث منها بين الذكور، كما أن الإناث أكثر تخلفاً في الالتحاق بالمدارس بالمقارنة مع الذكور. كما أن نسبة الأمية في الريف أعلى منها في الحضر. وقد أظهر التعداد العام للسكان في العراق سنة ١٩٧٧ أن مجموع الأميين من

النشطين وغير النشطين اقتصادياً عدا الفئة العمرية (٧ ـ ٩) سنوات يبلغ (٤,٠٢٠,٥٦٢) نسمة[٣٧].

## أسباب مشكلة الأمية:

إن للأمية أسباباً كثيرة، ويمكن القول انها انعكاس لمجموعة من الظواهر المركبة المتداخلة التي تؤلف ما يسمىٰ بالتخلف الاجتماعي والحضاري. غير أن أهم سبب ساعد على ظهورها وعلى انتشارها هو الاستعمار، الذي عمل على إشاعة الجهل في الأقطار التي خضعت لسيطرته لكي يسهل عليه سرقة مواردها الطبيعية، ويحولها إلى سوق استهلاكية لبضائعه ويضمن عدم مساهمة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية.

كذلك فإن تركيز الخدمات التعليمية على المناطق الحضرية الكبيرة حرم سكان الريف من هذه الخدمات، إضافة إلى ضعف الوعي الاجتماعي لدىٰ المواطن الذي ينعكس على موقفه من التعليم وخصوصاً تعليم الإناث، ومن الأسباب المهمة أن كثيراً من خطط التنمية في الأقطار النامية اعتمدت على الاستثمارات الرأسمالية فقط وأهملت الجانب الاجتماعي في التنمية.

## نتائج مشكلة الأمية:

للأمية نتائج وآثار خطيرة، فهي أولاً تحول دون اسهام الفرد في حركة المجتمع التنموية، ذلك لأن التنمية تعتمد على الإنسان المتعلم الواعي القادر على استيعاب مهمات التغيير واستثمار نتائجها. وقد

---

(٣٧) راجع كريم محمد، اوضاع الطفل واحتياجاته والخدمات المقدمة له في الجمهورية العراقية ـ دراسة مقدمة الى الإجتماع التمهيدي للأخصائيين بأوضاع الطفولة ـ تونس ـ ١٩٧٩، ص ٢٦.

أشارت بعض البحوث إلى أن للتعليم آثاره الاقتصادية الكبيرة أي أنه ليس مجرد نشاط استهلاكي(٣٨).

كذلك لوحظ أن الأميين هم في الغالب أقل قدرة على حل مشكلاتهم الأسرية، ولذلك فإن نسب الطلاق تبدو أكثر ارتفاعاً فيما بينهم، إضافة إلى أن نسب الجنوح والتشرد والجريمة تبدو أكثر وضوحاً لدى الأسر التي تسودها الأمية والجهل. ذلك لأن الأبوين الأميين لا يستطيعان تربية أبنائهما بنفس القدرة التي يستطيعها الأبوان المتعلمان.

## علاج مشكلة الأمية:

إذا نظرنا من جانب آخر إلى علاج هذه المشكلة نجد أن التجربة العراقية تمثل نموذجاً رائداً يمكن الاقتداء به. ولعل أهم ما تتميز به هذه التجربة هي أنها تجمع بين هدف محو الأمية الحضارية، ومحو الأمية الأبجدية، إضافة إلى أنها تقوم على أساس القرار السياسي الذي تلتزم الدولة بتأمين كل متطلبات نجاحه. وقد صدر قانون محو الأمية الإلزامي، وبدأت الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي بقيادة السيد رئيس الجمهورية، وانتشرت مراكز محو الأمية في كل مكان، كما بدأت مرحلة الدراسة في المدارس الشعبية. وفي نفس الوقت انتشرت الخدمات التعليمية وخصوصاً بالنسبة لمرحلة الدراسة الابتدائية، التي أصبحت الزامية ومجانية في الوقت نفسه.

## ثالثاً: مشكلة الجريمة:

تعتبر مشكلة الجريمة من المشاكل الخطيرة في عالم اليوم، وهي تزداد خطورة وتعقيداً، مع ازدياد تفكك العلاقات الاجتماعية والأسرية،

---

(٣٨) راجع حول ذلك: د. حامد، **من اقتصاديات التعليم**، القاهرة، سرس الليان، ١٩٧٥).

وانتشار الروح الفردية المصاحبة للتصنيع والتحضر، وانتشار الأزمات الاقتصادية، وخصوصاً في العالم الرأسمالي، والهجرة، وغيرها من العوامل التي تتداخل بشكل معقد.

وللجريمة صور متعددة، فقد تكون بسيطة، وقد تصل إلى أقصى درجات الخطورة، لكنها في كل الأحوال تعتبر فعلاً منحرفاً يشخصه القانون، ويحدد له عقوبة معينة. كذلك فإن الجريمة قد ترتبط بالانسان الراشد، أو يقوم بها حدث لم يبلغ سن الرشد. ولكنها أيضاً لا تزيد عن كونها انتهاكاً للمعايير المقبولة في المجتمع والتي تثير قوى الضبط الاجتماعي بصورة أو بأخرى.

ويلاحظ أن الجريمة قد تأخذ انماطاً مختلفة، في الريف بالمقارنة مع الحضر، كما أن جرائم النساء تختلف نسبياً عن جرائم الذكور، إضافة إلى أن هناك جرائم تميز فئة معينة من الناس، في المجتمع مثل جرائم ذوي الياقات البيضاء.

إن تنوع صور الجريمة، واختلاف توزيعها، واختلاف خصائص تركيبها، أدى إلى تنوع كبير في وجهات النظر التفسيرية لهذا السلوك، إذ قد يميل البعض إلى التفسير البايولوجي أو النفسي، أو الاجتماعي، بينما قد يميل آخرون إلى التفسير الديني والأخلاقي، وفريق ثالث يميل إلى التفسير التكاملي(٣٩).

إن حجم الجريمة يختلف من مجتمع لآخر اعتماداً على عوامل وظروف كثيرة، ففي العراق مثلاً نجد أن نسب الجرائم بأنواعها تعتبر ضئيلة جداً، إذا قورنت نسبها في المجتمعات الصناعية مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ويمكن القول ان النظام السياسي نفسه يلعب دوراً كبيراً في ظهور وانتشار النسب العالية من الجرائم.

---

(٣٩) راجع حول هذه التفسيرات: د. رؤوف عبيد، مبادىء علم الإجرام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٢.

من ذلك يمكن القول ان هناك أسباباً عامة لمشكلة الجريمة نجدها في كل مجتمع بدرجات مختلفة من الوضوح، ولكن هناك في الوقت نفسه جرائم ذات طبيعة تقليدية تتصل بمجتمعات معينة دون غيرها. إن أسباب الجريمة كثيرة ومتشعبة ويمكن الاشارة إلى أهمها فيما يلي:

## أسباب مشكلة الجريمة:

١ ـ أسباب سايكولوجية تتصل بشخص المجرم نفسه.
٢ ـ أسباب اجتماعية، وهي تنطوي على متغيرات اقتصادية وثقافية وسكنية كثيرة تدخل كلها في اطار البيئة الاجتماعية.
٣ ـ أسباب بايولوجية.
٤ ـ أسباب جغرافية.
٥ ـ أسباب سياسية تتصل بالنظام السياسي ومدى اهتمامه بتوفير فرص التطور والنمو السليم للمجتمع، وارضاء حاجات الأفراد والجماعات فيه.

## نتائج مشكلة الجريمة:

أما النتائج التي تترتب على مشكلة الجريمة فهي كثيرة وخطيرة ومن أهمها أن المجتمع يدفع مقابل الجريمة غالياً، غالياً فهو يخسر المجرم كطاقة منتجة تستطيع أن تساهم في حركة تغيير المجتمع وتنميته، كما أنه يضطر أن ينفق جانباً من دخله القومي لإقامة السجون ووضع البرامج الاصلاحية والتأهيلية للمجرمين، إضافة إلى ما تسببه الجريمة نفسها من اضرار اقتصادية.

كذلك فإن للجريمة نتائج وانعكاسات كثيرة على بناء الأسرة، إذ إن الأب الذي يرتكب جريمة مثلاً يفشل في اداء مهمته وتنشئة أبنائه بصورة سليمة، وفي توفير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

للأسرة، وقد تؤدي جريمة الأب بصورة غير مباشرة إلى تشرد الأبناء أو جنوحهم وإلى انحراف الزوجة أيضا.

من جانب آخر فإن بعض الجرائم، وخصوصاً الاقتصادية والسياسية، تعيق حركة المجتمع وتطوره السياسي والتنموي من خلال العقبات التي تخلقها والصعوبات التي تنتج عنها مثل اخفاء المواد الاستهلاكية، أو الاغتيالات وغيرها.

## علاج مشكلة الجريمة:

إن حل مشكلة الجريمة ليس سهلا بالرغم من أن علوم عديدة تسهم في دراسة هذا السلوك، ابتداء من علم الاجتماع وعلم الاجرام وعلم النفس والأنثربولوجيا الجنائية وغيرها. إذ إن كل هذه العلوم فشلت في وضع حل فعّال لمشكلة الجريمة في العالم. ويبدو أن الأمر يتطلب تأثيراً مباشراً في المؤسسات الاجتماعية القائمة، وفي نمط التنشئة الاجتماعية، ويتطلب توفير الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات، لتوعية بمخاطر السلوك الاجرامي.

## المراجع العربية:


(١) د. احسان محمد الحسن، ، **المدخل الى علم الإجتماع الحديث** (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٦).

(٢) «أسباب ونتائج التصنيع في العراق»، مجلة كلية الآداب العدد ٢٩، ١٩٨٠.

(٣) أميل دوركهايم، ترجمة د. محمود قاسم، **قواعد المنهج في علم الإجتماع** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية).

(٤) د. حامد عمّار، **من اقتصاديات التعليم**، القاهرة، سرس الليان، ١٩٧٤.

(٥) رابحة مجيد، «بحث الطلاق»، ١٩٧٩، بغداد، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية.

(٦) د. رؤوف عبيد، **مبادىء علم الإجرام** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢).

(٧) كريم محمد حمزة، «البغاء السري في بغداد»، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٧٤.

(٨) «أوضاع الطفل واحتياجاته والخدمات المقدمة له في الجمهورية العراقية ـ دراسة مقدمة الى الإجتماع التمهيدي للأخصائيين بأوضاع الطفولة، تونس، ١٩٧٩.

(٩) ماكيفروبيج، **المجتمع** (القاهرة: فرانكلين، ١٩٦٨) ترجمة د. علي أحمد عيسى.

(١٠) د. مصباح الخيرو وكريم محمد، «البحوث الإجتماعية وعلاقتها بالتنمية»، مؤسسة البحث العلمي، المؤتمر العلمي الثاني بغداد، ١٩٧٧.

(١١) د. مصطفى سويف، «العلوم الإنسانية ماذا أعددنا للإفادة من تطبيقاتها»، مجلة الكاتب، السنة (٨) شباط ١٩٦٨، العدد ٨٣.

(١٢) مكرم سمعان، **مشكلة الانتحار** (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٤)

(١٣) د. محمد عارف، **الجريمة في المجتمع** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠).

(١٤) وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للاحصاء «المجموعة الاحصائية السنوية»، لسنة ١٩٧٥.


## المراجع الأجنبية


1. Arikson, T.K., «Notes on the sociology of Deviance», In Backer, H. (ed.), **The Other Side** (New York: The Free Press, 1967).
2. Clinard, M., **Sociology of Deviant Behavior** (New York: Rinehart, 1968).
3. Davis, F.G., **Social Problems** (New York: The Free Press, 1962).
4. Freeman, H. & Jones, **Social Problems: Causes & Controls** (Chicago: Rand McNally, 1971).

5. Himes, J. «Value analysis in the Theory of Social Problems», Social Forces, No. 33, 1955, N.Y.
6. Horton, P. & Leslie, R., **The Sociology of Social Problems** (New York: Appleton Press, 1975).
7. Lee, A.M., «Social Problems», In Lee A.M., (ed.), **Principles of Sociology** (New York: Barnes, 1975).
8. Mcdonagh, E.C., (ed.), **Social Problems** (New York: Prentice-Hall, 1965).
9. McNalls, **Social Problems Today** (Boston: Little Brown Co., 1973).
10. Merril, E.F., **Society and Culture** (New Jersey: Prentice-Hall, 1965).